

الأبعاد الرئيسية و الفرعية للتنمية المستدامة و اختيار المسار التنموي.

The main and sub-dimensions of sustainable development and the choice of the development path

العقون جلول، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة الجزائر 3-

laggojel@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/11/05

تاريخ الاستلام: 2021/10/21

ملخص:

يتناول المقال نقاشا نظريا حول الأبعاد التنموية من منظور التنمية المستدامة ، لاسيما البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، ضمن منظومتين، منظومة البيئة الطبيعية و الايكولوجية و منظومة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية على اعتبار أن جملة الأبعاد وفق هذا المنظور لا تخرج عن نطاق البيئة الشاملة التي تخفي البصمة البيئية الشاملة و المكونة لصورة التكافل و الاعتماد المتبادل بين مجموعة الأبعاد بما فيها الأبعاد الفرعية في إطار استراتيجية قائمة على المفاضلة و الاختيار العقلاني لمسار تنموي مناسب للوضع، و يتخلل هذا المسار جملة من التعقيدات القائمة على الجدلية التي تنبثق عن تصنيف المطالب بين الأبعاد، فمطالب البيئة غالبا ما تمثل التحدي البارز تجاه النمو الاقتصادي، و العكس صحيح، مثلما تمثل مطالب الانسان التحدي البارز في امكانية اراحة المؤشرات الاقتصادية لصالح العمل على بناء إقتصاد قوي، و هو نفس الحال بالنسبة للمبالغة في الإجراءات التثبيتية للمؤشرات الاقتصادية على حساب الانسان و إهمال بناء القدرات التي من شأنها أن تعد لنا الإنسان القادر على تجاوز التحديات و بناء نموذج أكثر عقلانية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، المسار التنموي

Abstract:

The article deals with a theoretical discussion about the developmental dimensions from the perspective of sustainable development, Especially the environmental, economic and social dimension, within two systems, The natural and ecological environment system and the economic and social environment system Considering that the totality of dimensions according to this perspective does not go beyond the scope of the overall environment, Which hides the comprehensive environmental footprint that forms the image of interdependence between the set of dimensions, including the sub-dimensions, within the framework of a strategy based on differentiation and the rational choice of a development path appropriate to the situation, This path is permeated with a number of complications based on the dialectic that emerge from the disposition of demands between dimensions, Environmental demands often represent the most prominent challenge to economic growth, and vice versa, Just as human demands represent the prominent challenge in the possibility of resting economic indicators in favor of working to build a strong economy, The same is the case with the exaggeration of the stabilizing measures of economic indicators at the expense of the human being Neglecting capacity building that would prepare us as a person capable of overcoming challenges and building a more rational model.

Keywords : sustainable development, environmental dimension, economic dimension, social dimension, developmental path.

مقدمة:

مهما اختلف الباحثون في مفهوم الأبعاد التنموية للتنمية المستدامة و تعددها ، سواء بحصرها في ثلاثة أبعاد ، البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي، أو بإضافة أبعاد أخرى في شكل أبعاد فرعية كالبعد الثقافي و القيمي و التكنولوجي و السياسي و الأمني...الخ، فإن ذلك لا يخرج عن نطاق البيئة بمفهومها الشامل، لذلك وجب معالجة الأبعاد وفق نطاق متصل بالبيئة سواء ما تعلق بمنظومة البيئة الطبيعية الإيكولوجية، أو ما تعلق بمنظومة البيئة الاجتماعية و الاقتصادية بكل ما تحمل من أبعاد فرعية قد تشكل شفرة تتعدى المعطى الإيكولوجي و البصمة الإيكولوجية إلى ما يمكن أن نصلح عليه بالبصمة البيئية الشاملة، و التي يمكن لها أن تكون بمثابة المصدر لجميع الأرقام التي تغذي مجموعة المؤشرات على اختلافها و تباينها، و بهذا الطرح لسنا بصدد الكشف عن الأبعاد الرئيسية و الفرعية للتنمية المستدامة وقوفا عند الوصف، بقدر ما نسعى إلى بناء التصور الأكثر منطقاً و إلحاحاً وفق ما تقتضيه العملية التنموية تفضيلياً بالارتكاز على بعد دون الأبعاد الأخرى كمبدأ للمفاضلة و ليس إهمالاً لبقية الأبعاد، و هو ما يعكس إمكانية لبناء مجموعة خيارات استراتيجية لتجاوز العجز التنموي، و من خلال هذا يمكن الارتكاز على الاشكال التالي:

تنطوي الأبعاد التنموية من منظور التنمية المستدامة على أبعاد رئيسية ثلاثة، البعد البيئي و الاقتصادي والاجتماعي تتوزع على منظومتين، منظومة البيئة الطبيعية و الإيكولوجية و منظومة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية، و هي بذلك تضعنا أمام المفاضلة بين حماية البيئة على حساب الاقتصاد أو العكس، أو السير نحو التوفيق بين البعدين بوضع البعد الاجتماعي على محور البعدين، و بين هذه المسارات ..أي المسار أفضل لبناء استراتيجية تنمية أكثر فاعلية؟

و من خلال هذا الاشكال نضع السياق البحثي أمام الافتراض القائل...، بفرضية وضع الإنسان كمحور لكل الجهود التنموية في سبيل بناء قدراته الفائقة التحكم ، قصد الوصول إلى مرحلة الإدراك التام لما يمكن فعله تجاه العملية التنموية دون ضرر و دون هدر مقوماتها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى فض الجدل القائم حول محور العمل التنموي من منظور التنمية المستدامة بين البيئة و المحافظة عليها على حساب ترقية الاقتصاد، أو من خلال وضع النمو الاقتصادي كهدف أسمى وإن كان ذلك على حساب التردّي البيئي بما يحمله المعنى من أخطار، أو من خلال ترقية المجتمع و وضع الإنسان كغاية لكل عمل تنموي، و بناء تصور يمكن من خلاله تحديد المسار الأفضل و المستديم في نفس الوقت للعملية التنموية التي تنطوي على جميع الأبعاد المتصلة بها.

المنهج المتبع: يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج الكاشفة لأبعاد الظاهرة، غير أن الغاية لم تتوقف عند الكشف والوصف لما يتصل بالظاهرة التنموية بالمنظور الجديد و الذي تجلّى كروية بديلة لما بعد الحداثة بكل أبعادها و مضامينها، و لأن تحديد مسار هذه الرؤية بشكل يناسب الأوضاع المختلفة و المتباينة بين المجتمعات مما أدى إلى طرح أفكار متضاربة ناهيك عن بروز جدليات مثلت المعضلة في ترتيب أولويات المسار، و لذلك كان المنهج التحليلي النقدي المنهج المناسب بعد المنهج الوصفي لتبرير و دعم الطرح الأكثر عقلانية و الذي لا يجانب المنطق، مخالفا بذلك لكل الأحكام السريالية .

أبعاد التنمية المستدامة

يفتح تقرير بروندت لاند أشغاله بهذه الكلمات: "الأرض هي واحدة، لكن العالم ليس كذلك. في إشارة إلى شمولية البيئة عالميا غير أن هذا العالم متنوع و متباين من حيث الاقتصاد والاجتماع والسياسة و الثقافة و القيم التي تحكم المجتمع ، و من حيث مجابهة التحديات المتعاضمة خاصة بالنسبة للعالم الأكثر فقرا وافتقارا، و من خلال هذا أخذ مفهوم التنمية المستدامة يعدد المفاهيم حول الأبعاد المتصلة به من خلال ما ترتبط به عملية التنمية ذاتها من جهة (الإقتصاد)، و ما تعكسه معنى الإستدامة في الحفاظ على قاعدة الموارد (البيئة) و ما يدفع الفاعلين في ذلك على سلوك السبيل الأقوم لتحقيق هذا المسار (الاجتماع) .

و بين هذه المعالم برزت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة و أصبح ينظر إليها على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد (عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو الزنط، 2006، صفحة 39) . إلا أن هذه الأبعاد الثلاثة، البعد البيئي و البعد الإقتصادي و الإجتماعي، غالبا ما تؤخذ كأبعاد رئيسية تتفرع عنها أبعاد فرعية و تتصل بجانب من جوانب هذه الأبعاد، كاتصال البعد الثقافي بالبعد الإجتماعي ، أو إتصال البعد التكنولوجي بالبعد الإقتصادي...الخ، و إن كان سياق بحثنا يتمحور حول أبعاد التنمية المستدامة و استقراءها، فإنه من غير الجائز أن نهمّل الأبعاد الأخرى نظرا للتداخل و التكافل بين جملة الأبعاد الرئيسية و الفرعية في عملية التفاعل القائم بين جميع العناصر و التي عادة ما تتميز بالإعتماد المتبادل ، و الجدير هنا لا يتعلق بتحديد الأبعاد بقدر ما يتعلق بكشف العلاقات القائمة بينها و بين البعض لتشخيص الحالات الناتجة عنها كالتلوث الناتج عن العلاقة بين البيئة الطبيعية و النشاط الإقتصادي، كمحصلة لجدلية النمو و الحفاظ على البيئة، من أجل إبراز التحديات و إعطاء الحلول اللازمة لها ضمن رؤية أكثر قربا من مجال التطبيق، خاصة و أن ما يعاب

فيه على رؤية التنمية المستدامة هو بقاءها كمجرد رؤية فقط لا تتعد مجال التنظير. مثلما قد يعكس معنى البعد في حالة الدعم الكامل لعملية التنمية المستدامة صورة ديناميكية تدفع بقية الأبعاد إلى الحركة في اتجاه واحد لتحقيق المسار، أو قد نكتشف أن حالة التباين و الفوارق بين المجتمعات هي ناتج لأبعاد ضامرة تتميز بقوة الدفع، غير أنها مهمة لدى المجتمعات المتخلفة مثل البعد القيمي و حالات التشويه التي طالته، و عليه يمكن التمييز بين أبعاد رئيسية أخذت حيزا واسعا من النقاش على المستوى الدولي و اتصفت بالشمولية في أحكامها و طرق معالجتها من خلال مخرجاتها، و هناك أبعاد فرعية تطرح أكثر فأكثر على مستوى الدول لما يميز وضع كل دولة إقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، و نوعية الفواعل الحقيقية في دفع برامج التنمية، و نتناول هذه الأبعاد فيما يلي:

الأبعاد الرئيسية

و هي ثلاثة أبعاد ، البعد البيئي و الإقتصادي و الإجتماعي.

أولا: البعد البيئي

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف و أن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وترتكز فلسفة التنمية المستدامة في ذلك على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام . لهذا فان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (محبوب، 1997). وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة جد ملحة ، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق "التوازن البيئي" ، و قد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى تكوين قناعة شبه كاملة من أن ادارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية ، وصار هناك ادراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية (الامام، 1993، صفحة 272) ، تحت ضغط الحاجات الأساسية للطبقات الهشة، وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (أديب، 2002) . وباعتبار البعد البيئي أول ركائز التنمية المستدامة و أن هذه الأخيرة

كفكرة تأسست على التداعيات البيئية التي أصبحت تتهدد كوكب الأرض ، فإنها تطرح بتأكيد على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن وفق الإعتبارات البيئية التي تضع حدودا يجب مراعاتها واحترامها سواء فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي كالسعي لتحقيق درجات عالية من النمو في مجال التصنيع و طبيعة الأنماط الإنتاجية، أو ما يتعلق بأنماط العيش كالإستهلاك و التمركز السكاني الذي قد يضغط بدوره على النظام الاقتصادي بحفزه على تجاوز الحدود البيئية في الإستجابة لتحقيق حاجات السكان.

إن كل ما ينصب حوله الدارسون في شأن هذا البعد لا يخرج عن نطاق ما يتصل به من متغيرات بغية الكشف عن العلاقات بين المجالات التي تمكن من الحفاظ على قاعدة الموارد ثابتة مع مرور الزمن ، غير أنه من الضروري توسيع نطاق هذا البعد ليتعدى مجال البيئة الطبيعية و التي يتحدد مجالها في (النشاط الطبيعي للكرة الأرضية برمتها في علاقاتها المتنوعة مع الأشعة الكونية وأشعة الشمس، وما يحيط بها في هذا الكون الشاسع المترامي الأطراف، ابتداءً من تربتها السطحية حتى أعماق أعماقها، الصلبة منها والسائلة والغازية، فضلاً عن الغلاف المائي للأرض، المياه السطحية والجوفية، الحارة منها والباردة، والغلاف الحيوي Biosphere على سطح الأرض الذي يضم الإنسان والحيوان والنبات، وأيضاً الغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بطبقاته المتتالية) (أبو دية، 2008، صفحة 07) ، إلى ما يمكن إحرازه من علاقات خفية ضمن نطاق البيئة الشاملة و التي تؤثر بدورها على طريقة طريقة تصريف الثروة، و هدر الموارد البيئية. و الهدف من وراء كل ذلك هو الإدراك التام لكل الإرتباطات من أجل رسم الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها تحديد المسار التنموي إبتداءً من تحليل البعد البيئي لها ، فمن الشائع لدى المهتمين بمجال البيئة و التنمية المستدامة التركيز على جوانب البيئة الطبيعية ، كالتلوث و التردّي البيئي، و تغير المناخ و ظاهرة الاحتباس الحراري، و نضوب الثروات ...، و هي فعلا جوانب في غاية الأهمية و ينبغي معالجتها ضمن أطر التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة، غير أن الحيز الطبيعي في مجال البيئة يبدو غير كافي لوصف الحالة البيئية الراهنة، مما يجعلنا مطالبين بالبحث عن بعض الفواعل ضمن منظومة البيئة الاجتماعية و الإقتصادية لا سيما الجانب الثقافي و ما يتعلق بالأنماط السائدة في المجتمع .

ثانيا: البعد الإقتصادي

إن كانت فكرة الاستدامة تركز أساسا على البعد البيئي الايكولوجي و الاحيائي كوسط تفاعلي لكل الكائنات، غاية الإنسان فيه هي أن يقيه عند خط التوازن المنتج خدمة للجيل الحاضر و أجيال المستقبل.

فمن المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات. أما بعض الاقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى "الرأسمال الطبيعي" والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية الماء... الخ (أديب ، 2002) . كما يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بانعكاسات الاقتصاد الراهنة و المقبلة على البيئة. و يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

توفق التنمية المستدامة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها لمجموع العلاقات القائمة بين الطبيعة و بين السلوكات البشرية كذلك. كما تمنح التنمية المستدامة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان و البيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، و المعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة للعنصر التنموي، و تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية، إذا فالتعاطي بين البيئة و الإقتصاد ينبغي أن يتأسس على السلوك المدرك، و مجموعة الأهداف التي يسعى الإقتصاد الى تحقيقها في سبيل إرساء التنمية ينبغي لها أن تتحدد بمحددات بيئية قد تقيد الفعل الاقتصادي، مثلما قد ترهن المشروع التنموي، و هنا وجب فض الجدلية القائمة بين تحقيق النمو الاقتصادي أو المحافظة على البيئة، من خلال التوفيق بين متطلبات العملية الاقتصادية المغذية للتنمية و المحددات البيئية التي تقف عند خط التوازن البيئي بشكل عام، غير أن النقاشات الدائرة حول جدلية النمو/البيئة تبدو محففة في حق العالم المتخلف على اعتبار أن مكونات النمو فيما يتعلق برأس المال الطبيعي و قاعدة الموارد هي غير متأكدة نسبة للعالم المتقدم الذي أصبح يشكو من ندرة الموارد، و هذا الاختلاف قد يغير من جوهر الخدد البيئي للعملية الاقتصادية و يجعل مساحة النمو أوسع فيها من العالم المتقدم، و هنا وجب اعتماد هذا التباين اعتمادا معياريا تصنيفيا في حق الدول الفقيرة/الغنية و التي لا تطرح فكرة القيود البيئية على النمو و لو على المدى القريب الذي يصبح فيه إقتصادها منتج و مستهلك للموارد الطبيعية ، بقدر ما تطرح فكرة عدم توفر تكنولوجيا الانتاج و التحكم فيها، وبالنظر إلى مكونات

النمو الإقتصادي فإن رأس المال المادي لدى هذه الدول يخضع للنهب و يساهم في رفع درجات النمو للدول الرأسمالية دون عائد كافي يمكن من خلاله النهوض باقتصاديات العالم المتخلف، ما يطرح كذلك جدلية ...، أحادية النظام في عالم متباين من حيث التحكم في عملية النمو و السيطرة على مكوناتها و استدامتها، من جانب آخر فإنه ليس من الممكن أن ننظر إلى رأس المال المادي و الطبيعي على أنه مكون أحادي للنمو، فالنمو الاقتصادي هو سيرورة ملازمة للتقدم و التحول في نفس الوقت يمثل الابتكار العامل الرئيسي فيها لخلق الحاجة و تحفيز الطلب عليها، و هو ما أدى إلى زيادة الفجوة بين العالم المتقدم و العالم المتخلف، و السؤال الجوهرى الذي لابد أن يطرح هنا هو ليس في ماهية الابتكار ، بل في الأبعاد المتصلة بصناعة الابتكار كمكون من مكونات النمو، و هو الأمر الذي يحيلنا إلى البعد الاجتماعي بصفة عامة، و الأبعاد الفرعية المتصلة به كالبعد الثقافي و القيمي و الأمني...الخ،

أما مايتصل بالبعد الاقتصادي كمعدلات النمو، و الفائض و العجز في الميزانية العامة، و معدلات التضخم، و مستوى التكيف للوضع الاقتصادي و قابلية القطاعات الاقتصادية للتحديث و التطوير

ثالثا: البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية و غايتها، فالإنسان يعتبر طاقة خارقة وفق هذا المدخل إذا ما وجهت هذه الطاقة واستغلت إحسن إستغلال من خلال الإهتمام برعاية هذا العنصر و الإستجابة إلى متطلباته التي يمكن لها أن تتحول إلى عوائق في تفجير طاقاته الكامنة، فمشكلة التغذية و الصحة و البيئة الملائمة للعيش و التمدرس الجيد و التكامل بين الأسرة و المجتمع في مسألة التنشئة ...، كلها أرقام و مؤشرات تكشف مدى الإقبال و الإستثمار في هذا العنصر ، لهدف بناء القدرات ، مثلما تعتبر هذه القدرات وسيلة لهدف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ... ، و بمثابة الغاية لتنمية و ترقية الإنسان ، و هذه الحلقات المترابطة لا يمكن فصلها عن مجال التأثير المتبادل ضمن ما يعرف بالنسق المفتوح ، و تنامي مجموعة المطالب إتجاه الحيز الإقتصادي و البيئي .

و بناء على المحددات السابقة فإن العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و الإسكان و الخدمات البيئية كالتطهير و الصرف الصحي تعتبر المطالب الرئيسية لهذا البعد ، بالإضافة إلى أهمية مشاركة كل الأطياف الشعبية في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بكل شفافية ودقة. ويكون النظام مستداما اجتماعيا في حال تحقق المساواة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية السالفة الذكر، و التعاطي مع بقية الأبعاد الاقتصادية و

البيئية وفق ما تقتضيه محدداتها إتجاه العنصر الإجتماعي، و عليه فعلمية ضبط و توزيع السكان و تنظيم المدن و الأرياف و الحفاظ على التنوع الثقافي و الإهتمام بالصحة و التعليم و الأمن.. الخ ، تعتبر الركائز الرئيسية لإستدامة التنمية.

غير أنه يلاحظ من خلال بعض الكتابات حول التنمية المستدامة أن هناك خلط بين البعد الإجتماعي و البعد البشري، و هناك الكثيرين ممن يضيفون البعد البشري كبعد رئيسي لأبعاد التنمية المستدامة و هذا خطأ لإعتبار أن البعد الإجتماعي في حد ذاته يتضمن البعد البشري، و يبقى التمييز فقط ظاهرا من خلال الهدف الذي يشكل مجرد الفواصل في مسعى التنمية البشرية المستدامة، فالبعد الإجتماعي و إن كان يتصل بالمسألة الحقوقية و العدالة في توزيع الثروة، و تلبية المطالب ذات المضمون الإجتماعي، فإن ذلك المسعى لا يمكن ترجمته إلا من خلال الوصول إلى الغاية و هي تنمية الإنسان.

و يشير البعد البشري إلى ضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان ، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية . وبالتالي أصبح معنى التنمية المستدامة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة. و لان الإنسان أصبح ينظر إليه على أنه محور التنمية، بمعنى أن عملية التنمية بما تشمله من خطط و برامج و سياسات وإجراءات هي بالضرورة مقيدة لمصلحة الإنسان و لن تقوم إلا به، مما يجعل نجاعة العمل التنموي مرهونة بالوسيلة التي اضطلعت بها و هي الإنسان ذاته ، و هنا نقف على الفكرة القائلة بأن الإنسان غاية التنمية و وسيلتها، لذا أصبح مدلول التنمية البشرية يصب في منحى توسيع خيارات الأفراد و توسيع نطاق قدراتهم البشرية و ملكاتهم العقلية ، من خلال توطيئهم في بيئة لائقة و تعليمهم أحسن تعليم ، مع توفير كل المتطلبات المساعدة في بناء قدراتهم، و الغاية المبتغاة هنا هي توظيف هذه القدرات على مستويين ، بحيث يصب المستوى الأول في المصلحة الفردية للإنسان ذاته من خلال إمتلاكه للقدرة الكافية على توسيع خياراته من أجل العيش الكريم، و التي تمكنه من مواجهة الصعاب و التحديات التي تعترض حياته. بينما يصب المستوى الثاني في مصلحة الجماعة، وذلك لأن توسيع الخيارات الفردية سوف يؤدي حتما إلى خلق نوعا من الفرص المساعدة لهذه الخيارات، و التي تعود بالفائدة على الجماعة، مثلما يؤدي كذلك إلى التقليل من تراكم الطلب في ظل محدودية الخيارات، و هذه نتيجة سوف تؤدي حتما إلى الإجهاد سواء كان بيئيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا.

و عند توافر هذه الخيارات، سوف تتحول الأهداف التنموية ..كالعيش لمدة أطول من خلال الصحة الجيدة و التي تتوقف على البيئة النظيفة و التغذية المتوازنة ، إلى مقدمات بيئية حاضنة لمشروع التنمية المستدامة الذي يدار على محور الإنسان و ليس محور الدولة، مما يعني أن بناء قدرات الإنسان كفيلة بأن تجعل الإنسان قادرا على ممارسة حقوقه و القيام بواجباته إتجاه الغير . وهذا الطرح للتنمية مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين رأس المال البشري ، فمما الناتج الاجمالي هو شرط أساسي ولكنه غير كاف خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع في الناتج الاجمالي (صادق،، 1994، صفحة 144) . ومن الجدير بالاشارة أنه ليس من السهولة المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة . ففيما يرى أنصار البيئة أنه يجب الحذر في إستخدام الموارد الطبيعية مثل النفط خوفا من نضوبها مما يؤثر على فرص الأجيال القادمة بالتنمية ،و يرى المهتمون بالتنمية البشرية أن هذا الحذر لايعتبر مقبولا للذين يعيشون تحت خط الفقر حيث أن أولوياتهم هي توفير مستوى معيشة مناسب لهؤلاء الأفراد وليس فقط الحفاظ على الموارد الطبيعية . وهنا تظهر ضرورة وجود مؤشرات محددة تسمح للدول النامية بتحديد قدرة المجتمع على استنزاف الموارد الطبيعية ودرجة نفاذها، وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط ، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير سلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة (طاهر، 1997، صفحة 06)

وتتميز التنمية المستدامة خاصة، بهذا البعد الثالث. إنه البعد الإنساني، لكونه يجعل من النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي و لابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول.

الأبعاد الفرعية

إضافة إلى الأبعاد الرئيسية فهناك جملة من الأبعاد الفرعية و هي كما يلي:

أولاً: البعد الثقافي

لقد ظهر مذهب الإحتمالية البيئية الذي يذهب إلى أن عناصر البيئة الطبيعية تمارس دورا ليس حتميا في التأثير على المكون الثقافي، و محدودا بحيث قد يظهر أثره في موقف و لا يظهر في موقف آخر، وبناء على رفض إتجاه الحتمية أخذ يتبلور فهما جديدا للبيئة بإعتبارها ليست شيئا فيزيقيا أو طبيعيا ، إنما هي مجموعة من المدركات الثقافية المترابطة، أو بالأحرى أن مدركات البيئة هي في الأصل منتج ثقافي يتعين إعمال العقل في فهمها و الإتصال بها، و كنتيجة لهذا التصور يتضح أن البيئة من وجهة نظر الثقافة هي

الحيز المدرك و المكتسب نتيجة التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة وفق ما يمليه الوازع الديني أو الإيديولوجي ومجموعة القيم و الأعراف السائدة و التي تحدد السلوك الجمعي للمجتمع ، كما تؤلف جملة العناصر المكونة للنسق الثقافي، و الذي يعمل فيما بعد على توجيه الأنماط البيئية الأخرى كنمط البيئة الإقتصادية و السياسية و الطبيعية و التكنولوجية، و نستخلص مما سبق أن المتغير الثقافي هو الموجه الرئيسي ل نمط التنمية، مثلما نستخلص من هذا المقوم أنه بمثابة الدرع الواقي للمقومات البيئية للتنمية.

و على الرغم من أهمية البعد الثقافي إلا أنه لم يولى الأهمية كبعد من أبعاد التنمية المستدامة لدى الهيئات الدولية، إلى غاية إقراره من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة كبعد رابع . و قد جاء في مذكرة الأمين العام.. بشأن الثقافة و التنمية، إن العلاقة بين الثقافة والتنمية متعددة الأوجه. فبالإضافة إلى قيمة الثقافة الذاتية، فهي تسهم في عملية التنمية وما ينجم عنها. ولها دور شامل لقطاعات عديدة في تحقيق أهداف التنمية وتعد حافزا على التنمية في حد ذاتها. ومن المرجح أن تسفر مبادرات ونهج التنمية التي تولي أولوية للثقافة عن تنمية شاملة..، تؤدي إلى نواتج عادلة ويعزز ملكية المستفيدين المستهدفين. على هذا النحو، يجب أن تكون التنمية متأصلة في الثقافات والمعارف المحلية، وتتواءم مع الظروف المحلية لتعزيز الملكية العامة...، ونتيجة لذلك، فإن إدراج البعد الثقافي في مفهوم وقياس وممارسة التنمية هو المفتاح الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية واستدامتها. (undocs/A/66/187، 2011، صفحة 5)،

كما جاء في الإعلان الوزاري لعام 2013 الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن “الثقافة عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة؛ وأنها تمثل مصدراً للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة للفرد والمجتمع؛ وأنها عامل هام في بناء الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير شروط النمو الاقتصادي، وتولي البلدان زمام عمليات التنمية”. (undocs/A/69/216، 2014، صفحة 3). و في نوفمبر 2013، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير الاقتصاد الخلاق، الذي يوفر دليلاً إضافياً على إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم فإن التقرير يستند إلى بيانات رئيسية، مثل الدراسة التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي سلطت الضوء على حقيقة أن التجارة العالمية في السلع والخدمات الإبداعية قد حققت رقما قياسيا قدره 624 بليون دولار في عام 2011، أي أكثر من ضعف الرقم المحقق في عام 2002، في حين أن النمو في صادرات السلع الإبداعية من البلدان النامية بلغ في المتوسط 12 في المئة سنويا خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، يعرض التقرير فكرة تقول إن

الاقتصاد الإبداعي يتجاوز نطاق الاقتصاد التقليدي ويتبنى نموذجاً جديداً في التنمية يشمل البعدين الاجتماعي والثقافي. (undocs/A/69/216، 2014، صفحة 4). و نلاحظ أن العمل الدولي يتجه في هذا الشأن إلى الجانب الإبداعي للثقافات على اعتبار أن التنوع الثقافي هو كذلك تنوع في السلع، غير أن الأهم من ذلك هو كون التنوع في حد ذاته هو منتج للأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في نفس الوقت، و المسألة التي تطرح و التحدي البارز حيال هذه الأنماط، هو حول إمكانية صمودها أمام المد الثقافي المعولم، و الذي يسير نحو أحادية النسق الثقافي تحت غطاء الثقافة العالمية، تمهيدا لتوحيد النسق الإنتاجي الغير متكافئ بالنسبة للدول، و توحيدا للنسق الاستهلاكي في نفس الوقت خدمة للرأسمالية و التجارة الخارجية، و لذلك فإن الاعتبارات الثقافية لابد أن تؤخذ في حسابان السلوك المجتمعي من خلال الدعم القيمي الأصيل للمجتمعات المتهاوية، فالثقافة لا يمكن تثبيتها إلا من خلال التطهير الناعم للحدار القيمي من الشوائب التي أحدثتها القيم المادية للرأسمالية و العولمة.

ثانيا: البعد التكنولوجي:

إن مجال البعد التكنولوجي هو مجال مترابط مع كل المجالات و الأبعاد التنموية، و قد سمي البعد التكنولوجي " بالبعد الإداري والتقني" و هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنظيلا للمجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه " من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد (عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو الزنط، 2006، صفحة 45).

وفي هذا المجال فإن هناك من يرى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها (السيد، 2010، صفحة 36)

- استخدام تكنولوجيا أنظف.

- الحد من انبعاث الغازات.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

غير أن البعد التكنولوجي لا يقف عند حد العلاقة بين الإقتصاد و البيئة من ناحية الاجراءات المتعلقة بدعم النمو أو الحفاظ على البيئة، فالتكنولوجيا كذلك متصلة بالجانب الثقافي القيمي بصفتها حامل و ناقل للثقافات و القيم المدمرة للمجتمعات و منها المجتمعات التي تعاني من الفراغات الروحية جراء اندثار الوازع الروحي، و كذلك الفراغات العملية جراء البطالة، و نلاحظ في هذا الجانب أن المجتمعات التي تعاني من البطالة هي المجتمعات الأكثر وثوقا بالعالم الافتراضي، و عليه يجب التفريق بين تكنولوجيا الانتاج ذات الجوهر النفعي، و تكنولوجيا الاتصال التي و إن كانت ذات منفعة عظيمة، فهي كذلك ذات تدمير و فتك بالمجتمعات المتخلفة. ثم أن البعد التكنولوجي للتنمية يطرح مسألة الفجوة التكنولوجية بين العالم المتقدم و العالم المتخلف و عليه فإن طمس هذه الفجوة ليس مرغوما بالحتمية و التبعية للعالم المتقدم إذا ما عملت الأبعاد الأخرى على تجسيد التنوع المحمول على البصمة الثقافية و عامل الابداع، و كمثال على ذلك: ففي بعض الأعمال و الصناعات أصبحت الأذواق أكثر ميلا لما هو طبيعي و خالي من البصمة التكنولوجية، كالمهندسة و الفندقية و التأثيت، و أصبح عامل الإبداع فيها أقوى من جاذبية البصمة التكنولوجية، و في عالم الزراعة دمرت التكنولوجيا مقدرات الأرض و شوهدت المنتج الزراعي بفعل الإفراط في التهجين الذي أفقد المنتجات نكهتها الطبيعية، كما أدت تكنولوجيا التخصيب إلى فقدان الأرض خصوبتها في الكثير من الأراضي لدى العالم المتقدم، وهي كلها عوامل تنذر ببعض المشكلات التي يمكن أن تحدثها التكنولوجيا.

ثالثا: البعد الأمني

على الرغم من تصاعد بعض الشعارات في كون التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحوار بين الشمال و الجنوب، ومصالحة بين نماذج التنمية المختلفة، و العديد من الشعارات الطوباوية، إلا أن الواقع يكذبها، بل أصبح العالم اليوم يعيش عصر ابتكارات الحروب، وانتقل من الحرب التقليدية إلى الحروب الإلكترونية و السيبرالية، و الدعائية و حروب الماء و الغذاء، و حروب الطاقة ...، وهي حروب ترهن قضية السلام في العالم لصالح من يمتلك مقومات البقاء ذاتيا، و عليه فإن السلم أصبح صناعة و هو

قطعة ملازمة لمكنة صناعة التنمية، لذلك فالبعد الأمني في جانبه المقصود و الداعم للمسار التنموي، هو ما يتصل بوقف أشكال التطرف بدافع اللاعدالة و الفقر و الحرمان، و تخفيف منابع التجنيد لهذا المسعى بصفة إستباقية.

و يرى روبرت مكنمار في كتابه "جوهر الأمن" أن الأمن هو عاكس للتطور و التنمية سواء من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، و على حد قوله فإن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها، و ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها...، إن الأمن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن لها أن تظل آمنة. و من بين المنظورات للعلاقة بين الأمن و التنمية، هناك منظور يرى أنها علاقة تداخل وتشابك، كما أن العلاقة السببية بينهما متبادلة. فالتنمية يمكن النظر إليها كمتطلب لتحقيق الأمن، كما يمكن النظر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الأمن. إن اضطراب الدولة جبرا لتوجيه مواردها نحو الدفاع عن حدودها السياسية يؤثر حتما على التنمية، ويمكن تفسير هذا التأثير من زاويتين، الأولى و هي ما يطلق عليه حينما تمارس الدولة دورا محوريا في الدفاع عن الأمن الخارجي لأراضيها، فتقوم بتحريك الموارد الأساسية من استخداماتها المدنية إلى الاستخدامات العسكرية، وقد أثبت الواقع أنه حال انتهاء مراحل النزاع لا تعود هذه الموارد إلى إنتاجيتها السابقة. (ساحلي، 2019، صفحة 491).

و هنا تظهر لنا الظواهر اللأمنية، كالتحديات الخارجية و الارهاب و الجريمة المنظمة و صلتها بالفساد، كلها تمثل التحدي الحائل بين الدولة و ارساء مشروع التنمية، و أن تركيز مقدرات و موارد الدولة لا يمكن تحصيله إلا ببسط الأمن.

رابعا: البعد السياسي و الاستراتيجي للتنمية المستدامة

على الرغم من التطور الكبير الذي لحق بالتنمية المستدامة، إلا أن الأدبيات التنموية في بعض البلدان لا تزال تحمل وتتجاوز البعدين السياسي والاجتماعي كأركان أصيلة في التنمية المستدامة، حيث تتجه غالبية الأدبيات و منها في العالم العربي إلى حصر التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي، وهو الأمر الذي يخالف طبيعة الاستدامة ذات الأبعاد المتعددة. فإن كان البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق "التنمية الاقتصادية التي تعمل على تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل، فإن البعد السياسي هو من يمتلك سلطة الفعل في تصريف السياسات و البرامج و خلق الأليات المناسبة ضمن استراتيجيات متصلة بالواقع و المقدرات و النقائص، لذلك فالبعد السياسي

و الاستراتيجية للتنمية المستدامة يعتبر البعد المحوري لجميع الأبعاد بصفته الموزع للقوى المجتمعية و السلطوية عبر القرارات التي تصرف السياسات إلى واقع فعلي، و عليه لا يمكن اعتبار البعد السياسي للتنمية المستدامة بعدا مراعيًا لشروط التنمية إلا من خلال مراعاة لما تفرضه الأبعاد الأخرى، على الصعيد البيئي والاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و التكنولوجي في إطار الدعم المطلوب لكل بعد في سبيل الوصول الى التوفيق بين تدخلات و مخرجات كل نسق تفاعلي يتغذى و يغذي الأنساق الأخرى ، فلا يمكن أن نحسن من المؤشرات الاجتماعية كالمساكن و التعليم و الصحة و البيئة المناسبة للعيش إلا من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي و القضاء على التضخم و الرفع من القدرة الشرائية، كما لا يمكن القضاء على البطالة إلا من خلال توسيع الوعاء الاستثماري، و الذي يتغذى بدوره من القدرة على الإدخار التي تقع فوق سقف حاجة المواطن ، من جانب آخر لا يمكن الحفاظ على البيئة تحت ضغط الفقر و لا يمكن القضاء على الفقر إلا من خلال التوزيع العادل للثروة، كما لا يمكن بسط العدل إلا من خلال آليات قانونية قوية في محاربة الفساد..، هذه الجدليات التي تستوطن الأبعاد المختلفة في مقدماتها تعطي لنا صورة تفاعلية قد تخلي بكل الموازين في غياب سياسة أكثر عقلانية تتخذ من أمن الدولة الغاية القصوى، خاصة و أن مداخل صناعة التهديدات الأمنية أصبحت تتخذ من الأبعاد التنموية ذاتها مواطنًا للارتكاز في صناعة الاضطرابات، كذلك التي تسمى بثورة الجياع أو ثورة إعادة بسط العدالة، أو بدافع غياب التنمية...، و هي في الحقيقة مسائل يمكن تجاوزها في ظل تحكيم السياسات و ابتكار الآليات المناسبة لتنفيذها.

و لعل من أبرز التحليلات والأدوات التي تبرز الإرادة السياسية في مسيرة عملية التنمية ألا وهي عملية "صناعة السياسات العامة" وما يرتبط بها من استقلال وحياد للإدارة العامة كمؤشر لمدى توفر المناخ السياسي الملائم لتحقيق التنمية المستدامة بأوجهها المختلفة، وذلك بوضع سياسات عامة تحقق الاستدامة السياسية المحققة للسلام الاجتماعي وشفافية ومهنية للقرار الاقتصادي أولاً وذلك بتبني قيم حوكمة مؤسسات الحكم وبتمكن المواطنين من المشاركة السياسية حيث لا تقتصر رفاهية بلد ما على الأوضاع الاقتصادية فيه وحسب، بل لها علاقة بوجود فرصٍ تتيح عيش حياة حرة تتسم بالكرامة والعدالة والمشاركة السياسية. (علي الزميع، 2020)

وقد أكدت الأمم المتحدة في مؤتمرها الثالث لتمويل التنمية على الدور المحوري للسياسات العامة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالإشارة إلى أن "الحلول المتاحة تكمن في طريق تعزيز السياسات العامة والأطر

التنظيمية والتمويل على جميع المستويات ... دعماً للتنمية المستدامة، ونعيد التأكيد على أهمية الحرية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن ومكافحة الفساد والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة باعتبارها عناصر محورية لإتاحة حشد الموارد واستخدامها بطريقة فعالة ناجعة. (المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، 2015، صفحة 03)، و على الرغم من أن معظم الأدبيات المتاحة بالنسبة للبعد السياسي للتنمية المستدامة ترمي إلى ما يقع على عاتق السياسة العامة، إلا أن هناك ما هو أهم شأن من شؤون السياسة العامة و الإدارة العامة كبعد سياسي خارجي يدخل ضمن أطر العلاقات الدولية الاستراتيجية و سياسات الأمن و الدفاع.

خلاصة:

من خلال الكشف عن الأبعاد المتشعبة و المتداخلة للتنمية المستدامة، نلاحظ أن مسألة التنمية لا تقف عند البعد البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي فحسب، بل هي تكشف لنا أبعاد أخرى لم تأخذ حقها من النقاش بالشكل الوافي لما لها من أهمية و تأثير في رسم مسارات التنمية، و لعل أهم ما نستنتجه من خلال استقراء مضمون الأبعاد لاسيما البعد البيئي و ما له من خصائص مادية و غير مادية، و البعد الاقتصادي بما يعكسه القياس الاقتصادي على المؤشرات الكلية و الجزئية، و حالة و وضع الاقتصاد هيكلا و تنظيميا، و البعد الاجتماعي بما له من دفع و قدرة في تمكين الفرد من التحكم في ارساء مشروع التنمية من خلال التعاطي مع شروطها اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا...، و البعد الثقافي المتضمن للبعد القيمي و مستوى صموده في وجه التيارات الدخيلة، و البعد التكنولوجي بين ما يقدمه من خدمة، و ما تخلفه فجوة نقص الإدراك و التحكم في مخاطر التكنولوجيا لاسيما تكنولوجيا الاتصال، ناهيك عن البعد السياسي الذي يعتبر حجر الزاوية في توجيه مسار الأمم...، و كل ذلك يعكس لنا مئات المؤشرات القابلة للقياس كميا و التي تعطي لنا الشفرة التي تميز كل بلد في وضعه تجاه كل بعد من أبعاد التنمية، و هي القيمة التي تؤكد استحالة ارساء مشروع التنمية المستدامة بشروط و أحكام و توصيات دولية بعيدة عن الخيارات الذاتية، و يمكن رد ذلك إلى جملة من الاعتبار، أن التنمية الحقيقية و التي يمكن لها أن تستند لا يمكن لها أن تتأسس على التبعية و لا الاستدانة، بل ينبغي لها أن تتأسس على الحسابات القومية الخالصة و مقدرات الأمم من موارد و إمكانيات متاحة لخلق الثروة، وأن ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي الكاسح تمثل التحدي الأكبر في صعود العالم المتخلف بصفته يمثل مصادر النمو للاقتصاد الرأسمالي، و عليه فإن فكرة الحفاظ على البيئة

على حساب الاستفادة من الموارد هي مغالطة كبرى، بحكم أن الفقر قد يكون الدافع البارز لبيع هذه الموارد مقابل الغذاء، كما أن فكرة التحكم في تكنولوجيا الانتاج قد تدفع العالم المتخلف إلى العمل باقتصاد الوصاية تحت ذريعة الحفاظ على البيئة من التلوث.

إن تحديات التنمية تقع في معظمها بين مميزات الاقتصاد الرأسمالي و التجارة الخارجية ما يجعل اقتصاديات الدول تواجه معضلة النهوض ذاتيا وسط الإغراق المقصود بالسلع و الخدمات و رفع القيود الاقتصادية، كما يشير الوافد الثقافي إلى اندثار الأنماط المحلية في الانتاج و الاستهلاك، مما أدى الى توحيد النمط الاستهلاكي الذي قد يضاعف الضغوط على البيئة من حيث مصادر الموارد، و اعتماد ثروات دون غيرها. و عليه فإن امكانية العمل و النهوض بمشروع التنمية وفق منظور التنمية المستدامة لا يتم الا من خلال العمل على رسم مسار التنمية بداية بمتطلبات المجتمع و الاقتصاد أما فكرة الحفاظ على البيئة من الآثار الاقتصادية في ظل تنامي الفقر فهي ضرب من المستحيل.

قائمة المراجع

- أيوب عيسى أبو دية. (2008). علم البيئة و فلسفتها. عمان.
- جميل طاهر. (1997). النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- عبد السلام أديب . (10 02 2002). <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305> تاريخ الاسترداد 06 08 2021، من <https://www.ahewar.org>.
- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو الزنط. (2006). التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها. عمان: دار صفاء.
- عزام محجوب. (1997). الاهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية " . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- علي توفيق صادق،. (1994). أثر التغيرات الخارجية على مستقبل التخطيط والسوق في الأقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط .

- محمد الامام. (1993). مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- مصطفى قاسم السيد. (2010). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة (الإصدار 02). الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- .undocs/A/66/187 (26) 08, (2011).
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/66/187>. تاريخ الاسترداد 05 09, 2021 من <https://undocs.org>.
- .undocs/A/69/216 (31) 07, (2014).
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/69/216>. تاريخ الاسترداد 10 09, 2021 من <https://undocs.org>.
- المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. (2015). خطة عمل أديس أبابا. إثيوبيا..
علي الزميع. (2020). <https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30->
16/2019-05-18-10-13-53/2020/2412-2-4. تم الاسترداد من
<https://gulfpolicies.org>.
- مبروك ساحلي. (06), (2019).
<http://revue.umc.edu.dz/index.php/h/article/view/3050/3213>
مجلة العلوم الإنسانية، صفحة 491.